كلمة ونص

بطاريات «كوم»

محمود الصالح

ظهرت خلال الأزمة تجارة لم تكن تخطر ببال أحد منا ومنها الإنارة بـ«الليدات» التي عوضت غياب الكهرباء الطويل لكن الظاهرة الأهم خلال هذه الأزمة والتي أنشأت تجارة جديدة هي استخدام البطاريات في الإنارة وتطورت لتستخدم في تشغيل الحواسيب والتلفاز وحتى المراوح وغيرها. حيث نجد «الليدات» في جميع البيوت والمحال ولا يكاد يخلو بيت أو محل تجاري وحتى المكاتب الحكومية من هذه «الليدات» والمشغل الأساسي لهذه «الليدات» هي البطاريات التي كنا حتى وقت قريب لا نعرف لها استخداماً سوى تشغيل السيارات ومع ذلك كنا ننتج منها سنوياً مئات الآلاف من هذه البطاريات وكانت لدينا شركة عامة لإنتاج البطاريات وعشرات المعامل الخاصة التي تنتج البطاريات وهذه المعامل لم تكن معامل بمعنى الكلمة بل كانت ورشات كبيرة تقوم بشراء البطاريات القديمة وتعيد إنتاجها من جديد من خلال إعادة صب الغلاف البلاستيكي والرصاص الموجود داخل البطارية وإعادة تعبئتها بالأسيد وطرحها في السوق. هذا يحدث على الرغم من محدودية الطلب على هذه المادة. اليوم وبعد ارتفاع الحاجة إلى هذه المادة آلاف الأضعاف ونؤكد على آلاف الأضعاف لأنها أصبحت حاجة أساسية لكل بيت ومحل تجاري ونقصت مدتها الزمنية حيث لا تعمر هذه البطاريات سوى عدة أشهر. ما يعني أن السوق بحاجة إلى كميات هائلة من هذه البطاريات وهذا يضاف إلى ما كنا نحتاج إليه للسيارات. أمام هذا الواقع نجد غياباً كاملاً للإنتاج المحلي للبطاريات بكل أنواعها ولم نعد نرى إنتاجاً سورياً في الأسواق وكلما هو موجود مستورد بالدولار. والسؤال لماذا لا نجد صناعة وطنية للبطاريات على الرغم من أرباحها الهائلة؟؟ حيث يصل سعر البطارية اليوم إلى ٤٠ ألف ليرة سورية ولا تتجاوز تكاليفها بأسعار اليوم ٥ آلاف ليرة سورية. ويمكن أن تقوم بإنتاج هذه السلعة التي أصبحت ضرورية ولا يمكن لأي بيت الاستغناء عنها أي ورشة وفي كل مدينة وتعتمد على البطاريات القديمة في إعادة تدويرها وتوفير ملايين الليرات يومياً ونحافظ على مخزوننا من القطع. وطرح منتج وطني بأسعار «شعبية».

جولة مسائية للمحافظ

توقيف مدير مخبز و«رفاقه» على خلفية تلاعب بالمبيع

درعا- الوطن

أوقفت الجهات المختصة في محافظة درعا أمس مدير مخبز درعا الأول وأمين المستودع ورئيس وردية واثنين من عمال البيع على خلفية وجود تلاعب بعمليات البيع اتضحت لدى قيام محافظ درعا بجولة مسائية مفاجئة يوم الجمعة الماضي على المخبز المذكور.

وأوضح مدير فرع المخابز الآلية بدرعا رياض خليف أنه اتضح أن عامل بيع يقوم ببيع الخبز لأشخاص غير معتمدين بموجب موافقة رسمية وقد ضبط المحافظ في زيارته إحداها عندما وجد أحد الأشخاص يحمل ٢٠ ربطة خبز وهو خارج من المخبز بغرض الاتجار بها في الوقت الذي تشهد منافذ بيع المخابز ازدحاماً شديداً، أضف إلى ذلك إن هناك معلومات بالتلاعب بوزن ربطات الخبز تذهب فروقاتها لجيوب بعض العاملين، وأشار مدير فرع المخابز لدى طلب تبيان الإجراءات المتخذة بهذا الشأن وخاصة أن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك نظمت في وقت سابق ثلاثة ضبوط واحداً في كل من مخابز درعا وإزرع والصنمين لوجود نقص بالوزن لم ينف وقوع مثل هذه الحالات التي فيها تلاعب مبيناً أنه هو ومن خلال جولاته الميدانية منذ استلامه إدارة الفرع في الشهر الثامن من العام السابق أصدر نحو ١٥ قرار تغريم بحق رؤساء ورديات في مخابز إزرع ودرعا والصنمين بقيمة الوفر الناتج من النقص بوزن ربطات الخبز لتحسم من رواتبهم آخر الشهر وقام باستبدال أكثر من رئيس وردية وذلك موثق بكتب رسمية وبين أن الجهات المختصة تقوم حالياً بتدقيق مبيعات المخابز المذكورة وموجودات المستودع للتحقق من سلامة البيانات المالية وعهدة المستودع، كما أن لجان تفتيش من الجهاز المركزي للرقابة المالية قامت منذ يوم الإثنين الماضي وحتى يوم أمس بجولات على المخابز الآلية وجرد صناديقها وكميات الدقيق وأكياس النايلون والخميرة والملح والمازوت ضمن المستودعات وحالياً بانتظار صدور تقريرها في هذا المجال، وشدد مدير فرع المخابز على أنه مع أي إجراءات رقابية رادعة من جميع الجهات المعنية سواء الرقابة التموينية أم المالية أو غيرها بحق المخالفين والمتلاعبين بما يحفظ حق الدولة وحقوق المواطنين.

جدير بالذكر أن «الوطن» كانت سلطت الضوء في مادة سابقة على أن البيع بالعدد لا الوزن يأكل من خبز المواطن في درعا حيث تحدث حالات تلاعب بالوزن من أجل تحقيق وفر على حساب المواطن يذهب إلى جيوب العاملين سواء في المخابز الآلية العامة أم الخاصة من دون أي وجه حق.

الفقراء ينجبون أكثر من الأغنياء

العكام لـ«الوطن»: الفقر والنزوح رفعا من نسبة الإجهاض في سورية

محمد منار حميجو

الشيخة لـ«الوطن»: ١٥٪ من الحمل ينتهي بالإجهاض و٥٠٪ منها لا يعرف سببه

قال عميد كلية الطب بجامعة دمشق صلاح الشيخة: إن نسبة ١٥ بالمئة من النساء الحوامل تنتهي بالإجهاض منها ٥٠ بالمئة لا يعلم السبب على حين أكد أستاذ كلية الحقوب بجامعة دمشق محمد خير العكام أن الظروف الحالية التي تمر بها البلاد رفعت من حالات الإجهاض بشكل كبير.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الشيخة أن بعض العوامل النفسية تلعب دوراً أحياناً في إجهاض الجنين مشيراً إلى أنه لا يجوز لأي طبيب أن يلعب دوراً في إجهاض أي جنين من دون أي سبب طبي يخوله ذلك باعتبار أنه ساهم في قتل نفس ولو لم يمض على تكوينه ٤٠ يوماً داعيا النساء الحوامل إلى عدم ارتكاب عمل الإجهاض ولو لم يمض على تكوين الجنين أيام.

وأضاف الشيخة: هناك حالات يكون فيها الجنين مشوها خلقيا وبالتالي يكون هناك شذوذ في مسألة تكوينه ما يتسبب ذلك في عملية إجهاض غير إرادية لافتاً إلى أن بعض النساء يصيبه عقدة الذنب بعدما تتعمد إسقاط الجنين وهذا ما يؤدي إلى حالة نفسية سيئة.

ورأى الشيخة أن نسبة كبيرة من حالات الإنجاب تكون لدى الأسر الفقيرة رغم أنها تعاني ظروفاً معيشية صعبة في حين أن العوائل الميسورة أو شديدة الغنى فإنها تخفض من حالات الإنجاب لديها حتى إن بعضها يكتفي بولدين

من جهته رأى أستاذ الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكام أن النزوح والفقر سببا ارتفاع حالات الإجهاض في المجتمع السوري موضحاً أن قانون العقوبات العام السوري اعتبر الإجهاض من دون أي سبب طبي جريمة وقتل نفس في أي مرحلة من مراحل تكوين الجنين.

وقال العكام لـ«الوطن»: إن الكثير من حالات الإجهاض المتعمدة لا تصل إلى أروقة المحاكم لأنها ظاهرة اجتماعية كما أن الكثير منها لا تعرف وبالتالي فإن العملية بالدرجة الأولى هي تنظيم في الأسرة ذاتها مشيراً إلى أن حالات الإجهاض كانت موجود قبل الأزمة إلا أنها لم تكن ظاهرة بشكل كبير.

وأكد العكام أن سورية كانت تعد من الدول التي تعتبر فيها نسبة النمو السكاني عالية لتصل قبل الأزمة إلى ٢,٤ وهذا يعتبر بالتعابير العالمية مرتفعاً مشيراً إلى أن متوسط النمو يجب أن يكون ١,٣ سنوياً وهذا يعتبر طبيعياً معتبراً أن الأزمة كان لها دور في تخفيض نسبة النمو في البلاد نتيجة الظروف الصعبة التي تمر بها.

وأشار العكام إلى أن الإجهاض غير المسوغ غير مقبول وأن التشريعات العالمية والعربية اعتبرتها جريمة إلا أن هناك اختلافاً في مراحل إسقاط الجنين فهناك تشريع حدد أوقاتاً يحظر فيها إسقاط الجنين كأن يبلغ عمره في رحم أمه مثلاً أربعة أشهر وهناك أخرى حددت منع إسقاط الجنين من الشهر الأول إلا أنه بالمجمل هناك اتفاق على منع وقوع مثل هذه الحالات باعتبار أنها قتل روح بشرية.

ونشرت الـ«الوطن» بداية العام الحالي مقالاً عن انخفاض معدل الإنجاب في سورية بشكل كبير خلال سنوات الأزمة بعدما بلغ عدد الأطفال حديثي الولادة في عام ٢٠١٠ نحو ٥٠٠ ألف طفل وهذا يعتبر من الأرقام الكبيرة في معدلات النمو السكاني.

ورأت مصادر طبية أن الهجرة وعزوف العديد من الشباب عن الزواج نتيجة الظروف الصعبة التي تمر على البلاد كانت سببا رئيسيا في انخفاض معدلات الإنجاب في البلاد في السنوات الخمس الماضية.

البرد يفسد ٥٠٪ من تبغ طرطوس

طرطوس- الوطن

تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي صوراً وأخباراً عن تعرض محصول التبغ في محافظة طرطوس لأضرار بالغة بسبب عاصفة البرد التي أصابت المحافظة خاصة في ريف بانياس وصولاً إلى ريف القدموس حيث مناطق زراعة التبغ.

رئيس اتحاد فلاحي محافظة طرطوس أكد لنا أنه وبعد الكشف على أراضي الفلاحين في قرى التناخة والسعدانة وبدوقة والحاطرية والطواحين وحدادة في جرد القدموس وما حولها وبعض القرى في ريف بانياس تبين وجود أضرار في محصول التبغ تتراوح بين /٥٠-١٠٠٪/ بسبب موجة البرد التي حلت بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٨.. وقد قام الزملاء أعضاء المكتب مع رؤساء الروابط الفلاحية بجولة على القرى المعنية وتم توجيه الإخوة الفلاحين للتقدم بطلبات للوحدات الإرشادية للكشف على الأضرار وتقديرها آملين التعويض للإخوة الفلاحين.

٨ ملايين ليرة الرسوم العقارية خلال شهر

حمص- نبال إبراهيم

قال مدير المصالح العقارية محمد شحود بحمص لـ«الواطن»: إن عدد العقود العقارية الموثقة بمجال دائرة السجل العقاري خلال نيسان الماضي بلغ ٩٢٦ عقداً، بينما بلغ عدد القيود العقارية والطلبات المقدمة. للمواطنين ٤ آلاف و٩٥٦ طلباً، مشيراً إلى أن قيمة الرسوم المالية على اختلاف أنواعها المحصلة بالمديرية بلغت ٧ ملايين و٨٤٤ ألفاً و٥٩٢ ليرة..

وأوضح شحود أن عدد التكاليف الفنية المنفذة في مجال دائرة المساحة لدى الدائرة وصل إلى ٩٧ تكليفاً، على حين بلغ عدد البيانات المساحية المنفذة بلغ ٢٠١ بيان وعدد المخططات المساحية المنفذة ٣٠٩ مخططات.

وتشير هذه الأرقام إلى تحسن في الوضع العام لمدينة حمص وخاصة أن هذه الرسوم تم تحصيلها من عمليات تأجير وبيع عقارات.

محطة كهرباء نقالة معفاة من تقنين الكهرباء لآبار مياه الشرب في السويداء

السويداء-عبير صيموعة

اعتماد محافظة السويداء بشكل كامل على الآبار العامة كمصدر أساسي لمياه الشرب فيها والبالغ عددها ٤٠٠ بئر وأمام انقطاع التيار الكهربائي وانقطاع الضخ التوافقي معه فضلاً عن تعطل كثير من تلك الآبار نتيجة توتر التيار الكهربائي اتخذت الشركة العامة لكهرباء السويداء مجموعة من الإجراءات لتوفير التغذية الكهربائية لآبار مياه الشرب وذلك بعد التنسيق المباشر مع مؤسسة المياه.

حيث أشار مدير فرع الشركة المهندس نضال نوفل أنه جرى تغذية تجمعات آبار المياه في مواقع /الثعلة – عتيل – قنوات/ والتي تؤمن ٦٠٪ من احتياجات المدينة وريفها من مياه الشرب على محطة تحويل كهرباء نقالة حديثة معفاة من تقنين الكهرباء على مدار ٢٤ ساعة متواصلة وبتوتر نظامي ٢٠ك. ف إضافة لتغذية تجمعات آبار المياه في مواقع / بكا – القريا – صلخد/ من محطة صلخد الكهربائية على مدار ٢٤ ساعة متواصلة لتأمين مياه الشرب لمنطقتي صلخد والقريا.

موضحاً أنه تمت معالجة انخفاض التوتر الكهربائي ورفعه موضعياً على كل المحولات الكهربائية المغذية لآبار المياه بالمحافظة وكذلك التنسيق مع رؤساء الأقسام في مؤسسة المياه بخصوص الآبار التي لا يمكن استثناؤها نهائياً من التقنين بعدم الضخ في فترات الذروة الكهربائية والتي تترافق بانخفاض في الجهد على أن يجري الاستفادة من ساعات التغذية وفق برنامج منظم وبما ينسجم مع الاحتياجات الضرورية لهذه الآبار.

وأكد نوفل أنه وبعد متابعة الشركة اليومية لواقع الكهرباء المغذية لآبار بالتنسيق مع المسؤولين المباشرين عن تشغيلها واستثمارها تم الكشف عن بعض الملاحظات الفنية المتعلقة بآبار المياه ومنها العمق الكبير لها والذي يصل إلى ٧٠٠ متر ما يؤدي لهبوط الجهد الناتج على الكابلات المغذية للمضخات الغاطسة فيها وكذلك عمليات الاستثمار الجائر لها وخاصة صيفاً ما يؤدي لكثرة أعطالها وخروجها من الخدمة إضافة لعدم توافر مولدات احتياطية بأعداد كافية في مواقعها وعدم وجود الكوادر الفنية المؤهلة في مواقع العمل بمؤسسة المياه لاستثمار تجهيزاتها بالشكل الصحيح بسبب الاعتماد على العمال المؤقتين والموسميين. لافتاً إلى أن الشركة بدأت قبل ثلاثة أشهر بتطبيق برنامج لإعفاء المخارج الكهربائية المغذية لعدد من الآبار من التقنين الكهربائي ضمن ساعات محددة وذلك بهدف معالجة نقص ضخ المياه في عدد من المناطق.

كيس السيروم بـ٩٠٠ ليرة

«فارمكس» الحسكة تطالب بحصر استيراد وتوزيع الأدوية عن طريق الإدارة العامة

الحسكة- دحام السلطان

بيّنت مديرة فرع المؤسسة العامة للتجارة الخارجية (فارمكس) بالحسكة، الصيدلانية سمر الصومعي: إن من أهم مهام إدارة المؤسسة العامة تأمين الدواء وتوزيعه وبأسعار منافسة من خلال تأمين الاعتمادات اللازمة لها، وفي ضوء الخبرة التراكمية التي تتمتّع بها في الاستيراد والتخزين والتوزيع والتصريف وسواها، بوجود الكادر التخصصي المتمرّن والمتمرّس.

وأشارت الصومعي إلى حجم منغصات العمل اليوم في ظل الظروف الراهنة، التي تكمن في صعوبة تأمين الدواء، وصعوبة إيصاله من العاصمة إلى المحافظة، ولاسيما المستحضرات الطبية منه، كحليب وأغذية الأطفال والسيرومات والضمادات والأدوية الإسعافية والعلاجية والسرطانية، ومواد التخدير للمشافي وأدوية الأمراض المزمنة وأدوية السكر، وأضافت، مطالبة بتوزيعها واستيرادها من المؤسسة حصراً كما كان يجري سابقاً، لخبرة المؤسسة في ذلك، وضمان مراقبة الأسعار، إضافة إلى استمرارية وصول المادة الدوائية إلى المحافظة وعدم انقطاعها.

كما أكدت استيراد السيرومات بأشكالها كافة (السكرية والخليطة والملحية والرنجر العادي والرنجر لاكتات)، لوضع حد وقطع الطريق على السيرومات المهربة والمجهولة الهوية التي دخلت مؤخراً إلى البلد، بعد توقّف معمل «تاميكو» عن الإنتاج، في الوقت الذي وصل فيه سعر كيس السيروم الواحد إلى ٩٠٠ ليرة سورية.

استغربت مديرة فرع الحسكة، عن الأسباب التي تدعو إلى عدم تفعيل مركز الأورام السرطانية المفتتح بالقامشلي منذ نحو العام، من خلال مراجعة المرضى لفرع الحسكة «فارمكس» للاستفسار عن الأدوية والجرعات، في الوقت الذي تم فيه إرسال أضابير المرضى إلى دمشق، بعد أن تم تدريب الكادر التخصصي اللازم للعمل ضمن المركز، والأنكى من ذلك كله، أنه وإلى الآن لم تصل الأدوية والجرعات بحجة عدم وجود طبيب اختصاصي بالأورام، وأن طبيبة الأورام الوحيدة في القامشلي لا ترغب في التعاقد مع المركز..! مع العلم أن بعض المحافظات وصلتهم الأدوية ولا يوجد فيها طبيب أورام!

وأشارت إلى أن عدد المرضى المسجّلين في مركز القامشلي قد تجاوز الـ١٣٠٠ مريض وهم بانتظار وصول الجرعات، وهي لا تحتاج إلى تشخيص أي إلى طبيبة- بل إلى تسريب فقط وهذا من اختصار الكادر التخصصي الذي قد تم تدريبه في دمشق سابقاً!

وأكدت أيضاً مسألة أساسية، تتعلق بالدواء الذي يحتاج إلى ظروف شحن خاصة، من شأنها أن تعمل على المحافظة عليه، أي بضرورة وجود أجهزة التبريد اللازمة له بغية عدم إتلافه حين تعرّضه لدرجات حرارة أعلى من المعدّل المطلوب، أثناء عملية شحنه من العاصمة إلى الحسكة جواً، مبينة ضرورة تسهيل شحن الأدوية وعدم وضع العراقيل من الجهات المعنية في المطار عن عملية الشحن!

كما أشارت إلى ضرورة العمل من المعنيين مع المنظمات الدولية ذات الطابع الإنساني، على جلب الأدوية الضرورية والنوعية والمهمة للمحافظة كهرمون النمو والأنسولين وسواهما.